

## إنعكاسات السياسة الضريبية على التنويع الاقتصادي في الجزائر

## Implications of fiscal policy on economic diversification in Algeria

باي قادة<sup>1</sup>، برايس خليفة<sup>2</sup><sup>1</sup>المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة (الجزائر)، bey.kadda@cu-tipaza.dz<sup>2</sup>المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة (الجزائر)، 2022Berraiskhalifa@gmail.com

الاستلام: 2022-07-25 القبول: 2023-01-19

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة لإيضاح انعكاسات السياسة الضريبية على تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال تحفيز ودعم القطاعات المنتجة للقيمة المضافة لتحقيق مستويات مرغوبة من المساهمة في الناتج المحلي الخامن طرف القطاعات الاقتصادية الكبرى. وإبراز أهمية قانون الاستثمار. توصلت الدراسة إلى أنه أصبح مواجب الدولة أن تلجأ إلى صياغة وتصميم أهداف دقيقة ومحددة لسياستها الضريبية، باعتبارها أحد الركائز لبلوغ أهداف السياسة الاقتصادية المسطرة وخاصة تنويع الاقتصاد.

**كلمات مفتاحية:** السياسة الضريبية، التنويع الاقتصادي، الانعكاسات، تحفيز، قانون الاستثمار.

تصنيفات JEL: H22، E62، Q32

This study aims to clarify the implications of fiscal policy on diversifying the national economy, by stimulating and supporting value-added sectors to achieve desirable levels of contribution to the gross domestic product by the major economic sectors. And highlight the importance of investment law. The study concluded that it has become the duty of the state to resort to formulating and designing precise and specific objectives for its tax policy, as it is one of the pillars to achieve the objectives of the established economic policy, especially the diversification of the economy.

**Keywords :** Fiscal policy ; economic diversification ; implications ; stimulate ; investment law.

**JEL Classification Codes :** H22, E62, Q32

## 1. مقدمة :

شكلت السياسة الضريبية خلال عقود من الزمن العنصر الرئيسي في الأعمال والدراسات، التي دأب خبراء الاقتصاد والمالية على تأكيد ضرورة تقييم آثارها وانعكاساتها على الصعيد الاقتصادي. وخاصة في الشق المتعلق بالإعفاءات والتحفيزات والاستثناءات الجبائية، مجرّعين على أن منحها يجب أن يخضع لشروط مسبقة، حيث يفترض أن تكون لفترة زمنية محددة، ومدرجة ضمن عقد برنامج يتضمن التزامات تعاقدية بين الدولة والمزمين المستفيدين. مع ضرورة العمل على وضع آلية لتقييمها بهدف اتخاذ التدابير التصحيحية الملائمة. وهذا باعتبار أن لها تأثير على التوازن الاقتصادي والتنظيم الاجتماعي، وتساهم الدولة في تفعيل الأنظمة والقوانين الضريبية، لخلق التوازنات الكبرى وتحقيق التنوع الاقتصادي، عن طريق السياسة الضريبية.

في حين استولى موضوع التنوع الاقتصادي على حيز كبير من الاهتمام خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد اقتصادياتها على النفط، على غرار الجزائر، لهذا انصبّت الجهود على عمليات تنوع القاعدة الإنتاجية بالسعي إلى تحسين فعالية قطاع الصناعة والزراعة والسياحة وباقي القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية. بالتركيز على جذب الاستثمارات سواء كانت وطنية أو أجنبية. وتشجيع القطاع الخاص، وفتح ضم ذلك عت الجزائر إلى بناء إقتصاد مستدام للأجيال الحالية والقادمة، بعيدا عن التبعية المفرطة للمحروقات من خلال معركة التحول إلى التنوع، وخاصة القطاعات ذات الأولوية الوطنية.

الإشكالية الرئيسية: تتمحور الإشكالية الرئيسية للبحث حول:

- ما مدى انعكاسات السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي في الجزائر؟

الأسئلة الفرعية: ولقد قادتنا الإشكالية رئيسية لمجموعة من الأسئلة الفرعية تم صياغتها على كالتالي:

- 1- ما هي السياسة الضريبية أهدافها وخصائصها؟
- 2- ما أهمية التنوع الاقتصادي أشكال ومؤشرات وأهميته؟
- 3- فيما تكمن إجراءات وضوابط السياسة الضريبية المطبقة في الجزائر؟
- 4- ما هي أوجه انعكاسات السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي الجزائر؟

فرضيات البحث: للإجابة على الأسئلة السابقة تم صياغة مجموعة من الفرضيات تمثلت أساسا في:

- 1- السياسة الضريبية هي عبارة عن أداة تمويلية وأداة للتأثير على الوضع الاقتصادي.
  - 2- التنوع الاقتصادي أصبح حتمية للتخلص من التبعية للمحروقات، و حصر مخاطر الصدمات النفطية.
  - 3- التحفيز والإعفاءات الضريبية هي عبارة عن تخفيضات تمس المعايير الضريبية الأساسية والهدف منها التأثير على بعض القطاعات والأنشطة من أجل تحقيق التنوع الاقتصادي.
  - 4- تسعى الجزائر لإيجاد سياسة ضريبية للخروج من التبعية لدائرة الاقتصاد الريعي.
- أهمية البحث: تكمن في أهمية السياسة الضريبية ودورها التقليدي المتمثل في جباية الأموال لتنفيذ السياسات المرسومة. من جهة ودورها الحديث كأداة لتشجيع التنوع الاقتصادي منجهة أخرى، ويكمن دور السياسة الضريبية في شقها المتمثل في التحفيز والإعفاءات الممنوحة لتشجيع إنجاز وتوسيع المشاريع الاستثمارية في قطاعات الصناعة والزراعة والخدمات والسياحة والطاقات المتجددة.

#### أهداف البحث:

- معرفة السياسة الضريبية محاورها، أهدافها وأدواتها
- معرفة التنوع الاقتصادي ومؤشراته وأهمية تحقيقه في أرض الواقع.
- تسليط الضوء ضوابط السياسة الضريبية في الجزائر، من خلال المزايا والامتيازات الضريبية المتمثلة في الإعفاءات والتحفيزات والاستثناءات الجبائية الممنوحة لبعض الملمزمين.
- التعرف على واقع وأوجه انعكاسات السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي.

منهج البحث: وفقا لمطلبات البحث استخدمنا المنهج الوصفي، بالتطرق لوصف الظاهرة محل الدراسة والإمام بمختلف جوانب السياسة الضريبية، وكذا أهم التحفيزات والإعفاءات المطبقة وانعكاسها وما مدى المساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى إعتداد المنهج التحليلي لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة انطلاقا من قوانين المالية و التقارير و الإحصائيات الخاصة بالوزارات والهيئات متخصصة.

هيكل البحث: انطلاقا من الطرح السابق تم تقسيم البحث إلى:

- 1- ماهية السياسة الضريبية محاورها، أهدافها وأدواتها؛

2- التنوع الاقتصادي أشكال ومؤشرات وأهميته؛

3- إجراءات وضوابط السياسة الضريبية المطبقة في الجزائر؛

4- أوجه وانعكاسات السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي في الجزائر؛

## 2. السياسة الضريبية محاورها، أهدافها وأدواتها

**1.2 تعريف السياسة الضريبية:** تعتبر السياسة الضريبية سياسة فرعية ضمن السياسة الاقتصادية التي

تنتهجها الدولة لتحقيق أهدافها، وذلك باستخدام عدة تدابير وإجراءات ذات طابع ضريبي، الخاص بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تغطية النفقات العمومية من جهة والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي، حسب التوجهات العامة لسياسة الدولة من جهة ثانية.

تعرف بأنها " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الحكومة لإدارة شؤون المجتمع في ظروف وأوضاع مالية وإقتصادية، وذلك من خلال القوانين والأنظمة المالية والضريبية" (صابر، 2021، صفحة 123)

وهي كذلك مجموعة البرامج التي تعتمد عليها الدولة لإحداث آثار مرغوبة، وتجنب الآثار الغير مرغوبة، لتحقيق الأهداف المسطرة عن طريق أدواتها. (سفيان، 2021، صفحة 85).

يعرفها **G.TOURNIER** على أنها "مجموعة القرارات والإجراءات والتدابير المنتهجة بقصد تأسيس وتنظيم الاقتطاعات الضريبية تبعا لأهداف السلطات العمومية"

انطلاقا من التعاريف السابقة نجد أن السياسة الضريبية هي عبارة عن مجموعة التدابير والإجراء المرسومة من طرف الدولة في نسق محدد ومضبوط، لخدمة أهداف السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.

## 2.2 أهم محاور السياسة الضريبية:

- تحديد الأولويات التي يسعى إلى تحقيقها النظام الضريبي في المدى الطويل والقصير.
- المزج بين مختلف الأدوات الممكن استخدامها عند بناء الهيكل الضريبي باختيار الضرائب الأكثر ملاءمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.
- تحديد المعدلات التي تمكن من رفع المردودية وتحقيق باقي الأهداف الاقتصادية والاجتماعية معاً.

- عادة ما يتم استخدام السياسة الضريبية في إطار نظام ضريبي معين، باعتباره تحكيم بين مجموعة القضايا الاقتصادية تعكس رغبة الدولة وأهداف السلطات. (قدي، 2003، صفحة 139)

### 3.2 أهداف السياسة الضريبية: تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة متباينة أهداف هي:

**أولاً: الأهداف المالية:** انطلاقاً منها تأسس الدور التقليدي للدولة، باعتبارها تعتمد على السياسة الضريبية لحشد موارد الميزانية الضرورية. "وهو أهم الأهداف التي تسعى إليه السياسة الضريبية كونها تعمل على توفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات لإشباع الحاجات العامة". (أحمد، 2018، صفحة 49)

**ثانياً: الأهداف الاقتصادية:** تتعدد الأهداف التي يمكن تجسيدها بواسطة السياسة الضريبية ومن أهمها:

- زيادة تنافسية مؤسسات قطاع الأعمال، عن طريق إعفاء منتجاتها المصدرة من الضرائب الجمركية ومن الضرائب على القيمة المضافة، بإعتبار الكثير منها تدخل في تكاليف تحتسب ضمن أسعار التكلفة.
- توجيه قرارات أرباب العمل، يمكن استخدام السياسة الضريبية للتأثير على هيكل الاستثمارات بتوجيهها نحو قطاعات معينة تسعى الدولة إلى ترقيتها لكونها أكثر قدرة على خلق القيمة المضافة.
- التأثير على هيكل وحجم الاستهلاك،

تستعمل قصد تشجيع الصناعات المحلية إلى تخفيض الضرائب على المنتجات المصنعة محلياً، مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ومن ثم توسع القطاعات المنتجة لها.

- المساهمة في تحقيق الاندماج الاقتصادي، تستخدم الضريبة في مسعى تنسيق السياسات

الاقتصادية. (قدي، 2011، الصفحات 111-112)

### 4.2 أدوات السياسة الضريبية:

#### الضريبة:

#### الإعفاءات

#### 1.4.2

هيا إسقاط الحق للدولة عن بعض الممولين لمبلغ الضرائب بما لا يتزامم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، ويكون

الإعفاء كلياً أو جزئياً، دائماً أو مؤقتاً.

### 2.4.2 التخفيضات الضريبية الخاصة بالوعاء (الخصومات): وهي عبارة عن إجراءات ضريبية

تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة

للضريبة ويمكن أن تستند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية أو جزافية حسب مبلغ يحدده التشريع الضريبي.

**3.4.2 تخفيضات الضريبة الخاصة بالمعدلات:** إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الجبائي.

**4.4.2 القرض الضريبي:** هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى.

**5.4.2 تأجيل الضريبة:** هي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة للفترة الزمنية المعنية بالضريبة ؛ و لكن تدخل في الفترة اللاحقة.(قدي، 2011، الصفحات 121-121)

ومن هنا نركز على أحد أهم أدوات السياسة الضريبية، والذي له علاقة وانعكاس مباشرين، على التنوع الاقتصادي. ألا وهي الإعفاءات والتحفيزات الضريبية. بواسطة عدة أجهزة أنشأتها الدولة.

## **5.2 الإعفاءات والتحفيزات الضريبية وأهميتها:**

تمثل الإعفاءات الضريبية إحدى أدوات السياسة الضريبية وتعرف بأنها فن فرض الضريبة بشكل تعزز فيه فاعلية الاقتصاد وتضمن توزيعاً عادلاً للدخل، وتعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداماً في البلدان النامية لكونها بسيطة الإدارة.(قدي، 2011، صفحة 119)

**1.5.2 تعريف التحفيزات والإعفاءات الضريبية:** تعرف الإعفاءات الضريبية بأنها تلك التسهيلات والخصم والضمانات المقدمة في شكل إجراءات ذات الطابع التحفيزي والذي تتخذه الدولة لصالح فئة من الأعوان الاقتصاديين لغرض توجيه نشاطاتهم نحو القطاعات والمناطق المراد تشجيعها وفق السياسة العامة التي تنتهجها الدولة.(لموشي، 2018، صفحة 04)

ويعرف بأنه تخفيض في معدل الضرائب أو الالتزامات الجبائية التي تمنح للمستفيد بشرط تقيده بمقاييس، الامتياز يمنح مساعدات مالية غير مباشرة إلى بعض الأعوان الاقتصاديين قصد استقطاب رؤوس الأموال غير المستغلة أو المستغلة في مجالات أقل إنتاجاً.(المرسي، 2008، صفحة 47)

## **2.5.2 خصائصها:** تتضمن التحفيزات والإعفاءات الضريبية عدة خصائص أهمها:

- إجراء إختياري: للأعوان الاقتصاديين حرية الاختيار أو الرفض لبرامج الامتياز وسياسة التحفيز؛

-إجراء هادف: هذه الإجراءات ليست بالتلقائية، فالمغزى من استعمالها هو توجيه الأعوان الاقتصاديين إلى النشاطات والقطاعات التي هي بحاجة إلى تطوير؛

-إجراء له مقياس: الامتيازات الجبائية موجهة إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها احترام المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد النشاط، ومكان إقامته و الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد؛

-الوسيلة : والتي تستخدم لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية وهي تمنح تسهيلات وإعفاءات.(لموشي، 2018، الصفحات 5- 6)

**3.5.2 أهداف التحفيز والإعفاءات الضريبية:** يهدف التحفيز الضريبي لدى جميع الدول تقريبا إلى تسوية وتنظيم القانون الجبائي بشكل يكفل التوازن للمصالح المتقابلة قدر الإمكان، من خلال مراعاة الأنشطة الاقتصادية والمكانة الاقتصادية للدولة، كما أنها تهدف كذلك إلى:

- زيادة تنافسية المؤسسات المحلية في الأسواق الخارجية؛
- تحقيق توازن الاستثمارات في جميع القطاعات؛
- توفير مناخ ملائم ومشجع لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- تخفيف العبء الضريبي حتى تتمكن المؤسسات الاقتصادية من القدرة على التمويل الذاتي وتراكم رؤوس الأموال لديها؛

-تدعيم الهيكل الإنتاجي وتحسين الإنتاجية من خلال زيادة مردودية عوامل الإنتاج، بالتالي تخفيض تكلفة الاستثمار مما يمنح فرصة لمنافسة المنتجات الأجنبية والعمل على تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات.(مراد، 2011، صفحة 118)

## **6.2 إنعكاس السياسة الضريبية على السياسات الاقتصادية:**

تُستخدم الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية لتشجيع السياسات الاقتصادية. فالدولة بموجب الضرائب تستطيع أن تقتطع من دخول الأفراد والمؤسسات حصيلة ضخمة لتوجهها نحو قنوات التنمية الاقتصادية. أو لتستخدم هذه الحصيلة لتمويل الاستثمارات العامة كالبنية التحتية. وتتجه الدولة للقيام بهذه الاستثمارات لأهميتها ولإحجام الأفراد عنها، وتُعد الضرائب في الدول النامية من الوسائل

المهمة لتمويل هذه النفقات. وتستخدم الضرائب بأسعار تفضيلية لتشجيع الأنشطة الاقتصادية المرغوبة فيها ولحماية الصناعات المحلية. (حسن صوفي عبد القادر، 2015، الصفحات 252 - 253)

### 3. التنوع الاقتصادي مؤشرات وأهميته

**1.3 تعريف التنوع الاقتصادي:** يعرف على أنه "عملية تهدف إلى تنوع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيس في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى وهذا ما سيؤدي إلى رفع معدلات النمو في الأجل الطويل. (الجبوري، 2016، صفحة 10) كما ينظر إليه بأنه: العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تشارك في تكوين الناتج، والتنوع يمكن أن يشار فيه إلى تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنوع الأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات. (عمار و فرحات، 2018، صفحة 260)

### 2.3 مؤشرات التنوع الاقتصادي: هناك عدة مؤشرات

تدلنا على مدى تنوع اقتصاد أي دولة أهمها:

- معدل ودرجة التغير الهيكلي، كما تدل عليهما نسبة إسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي. إضافة إلى زيادة أو انخفاض إسهام هذه القطاعات مع الزمن. ومن المفيد قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع، حينما توفرت لنا البيانات الخاصة بذلك.
- درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط. ومن المعلوم أن التنوع يفترض فيه أن يحد من عدم الاستقرار هذا مع مرور الزمن.

-تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع إيرادات الحكومة، لأن أحد أهداف التنوع هو تقليل الاعتماد على إيرادات النفط ومن المؤشرات المفيدة الأخرى، وتيرة اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن، إذ أن ذلك يدل على النجاح في تطوير مصادر جديدة للإيرادات غير النفطية.

- نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع المصادرات والعناصر المكونة للصادرات غير النفطية. ويدل الارتفاع المضطرب للصادرات غير النفطية على زيادة التنوع الاقتصادي. على أن التغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، إذ يمكن أن تنجم عن تقلبات أسعار النفط وصادراته.
- تطور إجمالي العمالة بمجملها حسب القطاع، ومن الواضح أن هذا المقياس ينبغي أن يعكس وأن يعزز تغيرات التكوين القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي.
- تغير ما للقطاع العام والقطاع الخاص من إسهام نسبي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر هام لأن التوزيع الاقتصادي يعني ضمناً زيادة إسهام القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي الإجمالي.
- مقاييس الإنتاجية، حيث يمكن تطبيق هذه المقاييس خصوصاً على أنشطة متنوعة في القطاع الخاص، لتقييم معدل تنميته وتحديثه. (ضيف و عزيز، 2018، الصفحات 23-24)

### **3.3 أهمية وحتمية التنوع الاقتصادي:**

- 1.3.3 أهمية التنوع الاقتصادي:** يمكن تلخيص أهميته في أن اقتصاديات بلدان الرعية تعتمد بدرجة كبيرة على صادرات الموارد الطبيعية، التي تساهم بدرجة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وفي تمويل النفقات العلة، التي تتحدد أسعارها وخصوصاً النفط في الأسواق العالمية. وفقاً لعوامل اقتصادية وطبيعية، ولذلك فإن استقرار توازن الموازنة العامة في الدول النفطية يكون مرتبطاً بأسعار النفط، وهذا ما يجعل الموازنة شديدة الحساسية للصدمات الخارجية المتولدة عن تقلبات أسعار النفط.
- وعليه فإن أهمية وضرورة التنوع الاقتصادي تكمن في تحقيق الاستقرار للموازنة العامة ومن ثم الأهداف التي وضعت من أجلها، بتفعيل القطاعات الإنتاجية الأخرى على الأقل بنسبة مساهمة لكل قطاع تساوي نسبة مساهمة قطاع النفط في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات. وإن جانب من الزيادة في التنوع الاقتصادي، تنعكس في نشاط القطاع الخاص الذي يعمل على تحريك مجموعة واسعة من القطاعات المربحة. (عماري و سنوسي، 2020، صفحة 797)

**2.3.3 حتمية تنويع الاقتصاد الجزائري:** تعد عوائد النفط أهم مصادر الإيرادات للموازنة العامة للدولة، ويرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات إلى حد كبير وأيتأثير سلبي على قطاع المحروقات خاصة في ظل عدم استقرار الأسعار سوف يؤثر سلبا على الاقتصاد الجزائري.

**أولاً:** هذا التنويع يتم اعتباره كعلاج لتقليص أخطار التجارة الخارجية ومن النادر إعتبره كأداة لرفع إيرادات الصادرات فالتفكير في التنويع ضمن إطار الموارد الناضبة يبقى مسألة مبدئية.

**ثانياً:** كثيراً ما يتم التركيز على نوع واحد من الأخطار الناجمة عن التقلبات في إيرادات الصادرات.

**ثالثاً:** إن مفهوم التنويع يتم حصره في كثير من الأحيان في تنويع الصادرات وفي هذه الحالة لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة الناتج الوطني الإجمالي ولا زيادة الصادرات ولا زيادة الإنتاج للسوق المحلي. فتنويع الصادرات يصبح عاملاً لتنويع هيكل الإنتاج ولتحقيق التنمية الاقتصادية.

لا يقتصر توسع الأنشطة الاقتصادية الأخرى غير المرتبطة بالمحروقات. على توسيع الصادرات غير النفطية فحسب بل يؤدي توسعها إلى حتمية زيادة وتكثيف إحلال الواردات. التعاون والتنسيق بين القطاع العام والخاص، وتحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية، ويعد ذلك من أهم الآليات التي تدفع بنجاح عملية التنويع الاقتصادي. (عماري و سنوسي، 2020، صفحة 798)

#### **4.3 أشكال التنويع الاقتصادي:**

**1.4.3 التنويع الإنتاجي:** يعرف على أنه عملية تهدف لتنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولدة للدخل لخفض الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد، إذ ستؤدي هذه العملية إلى فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة (المؤتمر الدولي للعمل، 2008، صفحة 05)

ينصرف معنى التنويع إلى محاولات رفع القدرة الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون أن يقتضي الأمر أن تكون تلك القطاعات ذات ميزة نسبية عالية، ويقوم على مدى الحاجة للارتقاء بواقع عدد من القطاعات تدريجياً لتكون بدائل يمكنها أن تحل محل المورد الوحيد. (مرزوق، 2013، صفحة 07)

**2.4.3 التنويع الإستثماري:** هو عبارة عن توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد، أما بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع

الاستثماري تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته بتطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص. (نوي، 2017، صفحة 119)

### 3. إجراءات وضوابط السياسة الضريبية المطبقة في الجزائر:

إن أهم الإجراءات والضوابط التي أقرتها الجزائر منذ بداية الإصلاحات في تسعينيات القرن الماضي، من أجل تحسين الحصيلة الضريبية، وتنوع مصادر الدخل لإستغلالها في تنوع الاقتصادي.

**1.3 السياسة الضريبية حسب قانون الاستثمار:** تتمثل في الامتيازات المقدمة للاستثمارات التي جاء بها قانون ترقية الاستثمار رقم 16-09 المؤرخ في 2016/08/03، والذي يحدد الإجراءات والقواعد المطبقة على الاستثمار الوطني والأجنبي المنجزة أو المنفذة في جميع النشاطات الاقتصادية المتنوعة.

**1.1.3 أشكال المزايا والامتيازات الممنوحة في إطار قانون الاستثمار:** تستفيد الاستثمارات من عدة مزايا وإمتيازات خلال مرحلتي الانجاز والاستغلال والتي نلخصها في أربع أشكال هي:

#### 1.1.1.3 المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة:

أولاً: خلال مرحلة الانجاز:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية الخاصة بالسلع غير المستثناة والمستوردة التي تدخل في انجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة ، فيما يخص السلع و الخدمات غير المستثناة المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الإستثمار؛
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري والمبالغ المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية ؛
- تخفيض نسبة 90 % من الإتاوة الإيجارية المحددة من قبل مصالح أملك الدولة خلال فترة إنجاز الاستثمار، الإعفاء لمدة (10) سنوات من الرسم العقاري على الملكية التي تدخل في إطار الإستثمار، من تاريخ الإقتناء، الإعفاء من حقوق تسجيل العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

ثانياً: خلال مرحلة الاستغلال: بعد معاينة الشروع في هذه المرحلة بناء على محضر تعدده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، ل (3) سنوات من المزايا، كالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على

النشاط المهني. وتخفيض ب 50% من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة منة قبل مصالح أملاك الدولة.(القانون رقم 09-16، 2016، الصفحات 19-20، المادة12)

### 2.1.1.3 المزايا والتحفيزات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في بعض المناطق:

أولاً : خلال مرحلة الانجاز

- تتكفل الدولة كلياً أو جزئياً، بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار، وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار؛
- تخفيض مبلغ الإتاوة التجارية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة، لمنح الأراضي عن طريق الامتياز لإنجاز مشاريع استثمارية. بالدينار الرمزي ل(10) سنوات وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50%؛
- و كذا بالدينار الرمزي ل (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة إلى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع المحسدة في ولايات الجنوب الكبير.

ثانياً : خلال مرحلة الإستغلال: تستفيد الاستثمارات من الإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، ل(10) سنوات، ابتداء من تاريخ الشروع في مرحلة الاستغلال (القانون رقم 09-16، 2016، صفحة 20، المادة 13)

### 3.1.1.3 المزايا الإضافية للنشاطات ذات الامتيازات و/ أو المنشئة لمناصب الشغل: ترفع مدة

مزايا الاستغلال لفائدة الاستثمارات المنجزة خارج المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة، من (03) إلى (05) سنوات عندما تنشئ أكثر من (100) منصب شغل دائم، خلال الفترة الممتدة من تاريخ تسجيل إلى غاية نهاية السنة الأولى من مرحلة الإستغلال، على الأكثر.

### 4.1.1.4 المزايا لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني وهي المزايا المعدة

- على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة الوطنية مثل:
- تمديد مدة المزايا التي تدخل في مرحلة الاستغلال إلى (10) سنوات؛
- منح إعفاء أو تخفيض طبقاً للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وكذا كل التسهيلات التي تمنح، بعنوان مرحلة الإنجاز، للمدة المتفق عليها؛

- يُؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق، الضرائب أو الرسوم، المطبقة على أسعار السلع المنتجة في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة، ل(05) سنوات. (القانون رقم 16-09، 2016، الصفحات 21، المواد 16-18)

### **2.3 إجراءات السياسة الضريبية في إطار قانون الضريبة وقوانين المالية السنوية:**

لقد حظيت القطاعات خارج المحروقات بإهتمام كبير من خلال الإعفاءات والتخفيضات الضريبية الممنوحة بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي.

#### **1.2.3 القطاع الفلاحي:**

##### **1.1.2.3 مجال الضريبة على الدخل الإجمالي:** لقد استفاد هذا القطاع من مجموعة من التحفيزات،

والإعفاءات التي نلخصها على النحو التالي :

- الإعفاء الكلي والدائم للإيرادات الناتجة عن زراعة الحبوب والخضر الجافة والتمو؛
- الإعفاء الكلي ل(10) سنوات من بداية النشاط، فيما يخص الإيرادات الناتجة عن الأنشطة الفلاحية وأنشطة تربية الحيوانات الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثا أو في المناطق الجبلية؛
- الإعفاء الكلي للإيرادات المحققة من النشاط المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته.

##### **2.1.2.3 مجال الضريبة على أرباح الشركات :**

- إعفاء التعاونيات الفلاحية لتمويل والشراء، والاتحادات المعتمدة تسلمه المصالح المؤهلة والمسيرة طبقا للأحكام القانونية أو التنظيمية التي تنظمها، بإستثناء العمليات المحققة من المستعملين غير الشركاء ؛
- إعفاء تعاونيات إنتاج، تحويل، بيع المنتجات الفلاحية، وكذا اتحاداتها المعتمدة.

##### **3.1.2.3 مجال الرسم على القيمة المضافة :**

- إعفاء الحاصدات الدراسة المصنوعة في الجزائر من الرسم على القيمة المضافة، إلى 31/12/2018 و مبالغ الإيجارات المسددة في إطار عقود القرض الإيجاري للمعدات الفلاحية المنتجة في الجزائر، المعدات و التجهيزات المنتجة في الجزائر، الضرورية لإنجاز غرف التبريد و صوامع الحبوب ؛
- المعدات المنتجة في الجزائر الضرورية للسقي ، والمستعملة في المجال الفلاحي ؛

- التجهيزات المنتجة في الجزائر الخاصة بإنجاز الملبات الصغيرة و الموجهة إلى تحويل الحليب الطازج؛  
- المعدات والتجهيزات المنتجة في الجزائر الضرورية لزراعة الزيتون وإنتاج زيت الزيتون، ولتجديد أدوات الإنتاج والاستثمار في الصناعة التحويلية. (بللعم، 2018، صفحة 157)

**2.2.3 القطاع السياحي:** انتهجت الجزائر سياسة جذب أكبر عدد من المشاريع الاستثمارية بواسطة.  
- الإعفاء ل (10) سنوات، للمؤسسات السياحية المنشأة من مستثمرين وطنيين أو أجانب، في القطاع من الضريبة على أرباح الشركات؛

- إعفاء عقود تأسيس المؤسسات الناشطة في القطاع عقود رفع رأسمالها من حقوق التسجيل. كما تستفيد عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لإنجاز مشاريع الاستثمار السياحي من تخفيض يتراوح بين 50 % و 80% لتحفيز تنمية هذا القطاع.

### **3.2.3 قطاع الصناعات خارج المحروقات:** يستفيد القطاع من الامتيازات التالية:

- تخفيض ب 20 % من مبلغ الضريبة على أرباح الشركات ويشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في ولايات الجنوب في إطار الصندوق الخاص بتنمية الجنوب، ويكون ذلك ل 05 سنوات؛  
- تخفيض ب 15% من الضريبة على أرباح الشركات، يخص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بولايات الهضاب المستفيدة من دعم صندوق التنمية ل(05) سنوات؛-تستفيد الاستثمارات المنجزة ضمن النشاطات التابعة لفروع الصناعات من إعفاءات مؤقتة من الضريبة على أرباح الشركات وعلى الدخل الإجمالي ورسم النشاط المهني ل 05 سنوات كما تستفيد أيضا من تخفيض قدره 3% من الفائدة المطبقة على القروض البنكية. (بللعم، 2018، صفحة 161)

- إعفاء الاستثمارات التي تنجزها المؤسسات الصناعية في مجال البحث و التطوير عند إنشائها، فيما يتعلق بتجهيزات البحث و التطوير المقتناة من السوق المحلية أو المستوردة من الحقوق الجمركية، ومن أي رسم أو إخضاع ضريبي. (القانون 10-14، 2014، صفحة 27 ، المادة 75)

**4.2.3 قطاع البناء والأشغال العمومية:** تعديل الضريبة على أرباح الشركات لعدة مرات، ليصبح معدل هذه الضريبة ب 19% بدلا من 25%، قبل أن يتم رفعه ل 23% بقانون المالية لسنة 2015. والإعفاء من حقوق نقل الملكية بالنسبة لبيع البنايات؛ (بللعم، 2018، صفحة 160)

**5.2.3 قطاع الصناعة التقليدية والحرفية:** تم الإعفاء ل (10) سنوات من الضريبة على الدخل للحرفيين التقليديين الممارسين لنشاط حرفي فني. وكذا إعفاء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات، الخاضعة لرسم القيمة المضافة. (وزارة المالية، 2017، صفحة المواد 13 و 23)

**3.3 أهم التدابير الجبائية التي جاء بها قانون المالية 2022:** في سياق إستراتيجية الدولة لدعم وتنشيط الاقتصاد بقطاعه. جاء قانون المالية لسنة 2022 بمجموعة من التدابير التحفيزية منها.

**1.3.3 تأسيس النسبة المخفضة في مجال الضريبة على أرباح الشركات:** بهدف تشجيع وتحفيز الاستثمار الإنتاجي، نص قانون المالية 2022 على تأسيس المعدل المخفض في مجال الضريبة على أرباح الشركات بـ 10 % (عوضاً عن تطبيق المعدل الكامل 19 %)، المطبق على الأرباح المحققة من طرف مؤسسات الإنتاج في حدود المبلغ المستعمل، لاقتناء معدات الإنتاج المتعلقة بالنشاط الممارس. (القانون رقم 16-21، 2021، صفحة 19، المادة 44)

**2.3.3 تدابير أنشطة خاضعة لمعدلات ضريبية على أرباح الشركات:** وجاء بتعديلات لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات التي تمارس عدة أنشطة تخضع لمعدلات ضريبية مختلفة ولتبسيط التدابير، فإن الربح الخاضع لكل معدل يحدد من صدور القانون، وفقاً لنسبة رقم الأعمال المحقق لكل نشاط. (القانون رقم 16-21، 2021، الصفحات 18-20، المادتين 38-46)

**3.3.3 تخفيف الرسم على النشاط المهني:** لقد أقر قانون المالية تخفيفاً جوهرياً في هذا الرسم، حيث لم يعد منتجو السلع والمهن غير التجارية خاضعين للرسم على النشاط المهني، و تستفيد الأنشطة الأخرى من تخفيض في الرسم على النشاط المهني من 2 % إلى 1.5 %، باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب). (القانون رقم 16-21، 2021، الصفحات 24-25، المادتين 57 و 59)

**4.3.3 دعم نشاط تربية المائيات:** أصبحت تخضع للمعدل المخفض 9 % من الرسم على القيمة المضافة والمعدل 5 % من الحقوق الجمركية، عمليات استيراد الفحول والبلاعيط و يرقات ودعاميص الرخويات، بويضات وهلام الذكور الموجهة للتكاثر. وكذا تخضع المنتجات المحلية لتربية المائيات للمعدل 9 % من الرسم على القيمة المضافة. (القانون رقم 16-21، 2021، صفحة 56، المادة

(169)

**5.3.3 دعم الأنشطة السياحية :** بهدف دعم قطاع السياحة و الذي تضرر في السنوات الأخيرة جراء الأزمة الصحية (كوفيد)، نص قانون المالية 2022 على تحديد تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة إلى غاية 2024/12/31، على الخدمات المتصلة بالأنشطة السياحية و الفندقية و الحمامات المعدنية و الإطعام السياحي. (القانون رقم 16-21، 2021، صفحة 43 ،المادة 119)

**6.3.3 دعم النشاط الفلاحي:** تم توسعة الإعفاءات الدائمة بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي لتشمل مداخيل المستثمرات الصغيرة التي تقل مساحتها أو تساوي، 06 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في الجنوب والهضاب و 02 هكتار بالنسبة للمستثمرات الواقعة في المناطق الأخرى. وتستفيد من إعفاء بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي ل 10 سنوات، مداخيل الأنشطة الفلاحية و تربية المواشي، الممارسة في الأراضي المستصلحة حديثاً، و المناطق الجبلية، وذلك من تاريخ بداية النشاط. وكذا منح تخفيض ب 60 % بعنوان المداخيل الصافية الخاضعة للضريبة بعنوان نشاط تربية المواشي للإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، المواد الموجهة لأغذية المواشي والدواجن المنتجة محليا. (القانون رقم 16-21، 2021، صفحة 37، المواد 14 و 90)

**7.3.3 إعفاءات المؤسسات الناشئة من الضريبة الجزافية الوحيدة:** تعفى المؤسسات التي تحمل علامة "مؤسسة ناشئة" من الرسم على النشاط المهني أو الضريبة على الدخل الإجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات والضريبة الجزافية، لمدة (4) سنوات، ابتداء من تاريخ الحصول على العلامة، مع سنة إضافية، في حالة التجديد. (القانون رقم 16-21، 2021، صفحة 43 ، المادة 117)

**9.3.3 دعم الإنتاج الوطني:** من خلال إعفاء الزيت الخام والمسحوق الناتج عن سحق البذور الزيتية محليا، من الرسم على القيمة المضافة ل 05 سنوات اعتبارا من 2022 /01/01. (القانون رقم 16-21، 2021، صفحة 44، المادة 121) وكذا الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة، زيت الصوجا الخام المستورد والموجه لإنتاج الزيت الغذائي المكرر العادي، عندما يترتب جراء إخضاعه تجاوز في سقف الأسعار المحددة عن طريق التنظيم. مع إعفاء الزيت المكرر العادي من الرسم على القيمة المضافة في مختلف مراحل التوزيع، عند تجاوز سقف الأسعار المحدد. (القانون رقم 16-21، 2021، صفحة 52، المادة 148)

#### 4. أوجه انعكاسات السياسة الضريبية على التنويع الاقتصادي في الجزائر

**1.4 واقع السياسة الضريبية في الجزائر:** لقد قسم قانون المالية في الجزائر موارد الميزانية إلى أقسام. الجدول رقم (01) إيرادات الميزانية حسب قوانين المالية لسنوات (2000-2022). (بالمليون دج)

2022	2020	2015	2010	2005	2000	إيرادات الميزانية
2.857.861	3.046.865	848.600	704.788	585.360	380.750	الإيرادات الجبائية
231.151	209.533	68.500	23.000	22.000	17.000	الإيرادات العادية
490.300	833.000	130.500	130.500	123.400	73.000	الإيرادات الأخرى
<b>3.579.312</b>	<b>4.089.398</b>	<b>1.047.600</b>	<b>858.288</b>	<b>730.760</b>	<b>470.750</b>	الموارد العادية
<b>2.103.909</b>	<b>2.200.325</b>	<b>1.715.400</b>	<b>973.000</b>	<b>899.000</b>	<b>720.000</b>	الجبائية البترولية
<b>5.683.221</b>	<b>6.289.723</b>	<b>2.763.000</b>	<b>1.831.288</b>	<b>1.629.760</b>	<b>1.190.750</b>	المجموع

المصدر: قوانين المالية لسنوات 2000-2005-2010-2015-2020-2022.

يبين الجدول توزيع الإيرادات النهائية لسنوات (2000-2005-2010-2015-2020-2022)، حيث يتم تقسيم الموارد إلى الموارد العادية (الإيرادات الجبائية، الإيرادات العادية والإيرادات الأخرى). والجبائية البترولية. ويظهر من خلال الجدول ارتفاع حصيلة الإيرادات خارج المحروقات مقارنة مع السنوات السابقة، حيث تمثل النسب التالية من مجموع الإيرادات للسنوات المذكورة في الجدول أعلاه على التوالي: 39.53%، 44.84%، 46.86%، 37.91%، 65.01%، 62.98%، أما إيرادات الجبائية البترولية فتمثل النسب التالية على التوالي 60.47%، 55.16%، 53.14%، 62.09%، 34.99%، 37.02%. حيث في سنة 2000 كان مجموع إيرادات الجبائية البترولية يقدر بـ 720.000 مليون دج ويقابلها مجموع الإيرادات الجبائية بـ 380.750 مليون دج بنسبة من مجموع الإيرادات الكلي تقدر بـ 31.97% وهذا يعود بالأخص إلى ارتفاع أسعار المحروقات من جهة وضعف السياسة الضريبية. في حين نجد أن في سنة 2005 مجموع إيرادات الجبائية البترولية يقدر بـ 899.000 مليون دج ويقابلها مجموع الإيرادات الجبائية بـ 585.360 مليون دج بنسبة من مجموع الإيرادات الكلي يقدر بـ 35.91%، حيث نلاحظ خلال هذه السنة تحسن في نسبة الإيرادات الجبائية بـ 4% بالمقارنة بسنة 2000، وإذا انتقلنا إلى بيانات 2020 نجد أن مجموع إيرادات الجبائية البترولية يقدر بـ 2.200.325 مليون دج ويقابله مجموع الإيرادات الجبائية بـ 3.046.865 مليون دج

نسبة من مجموع الإيرادات تقدر بـ 48.44%. حيث كذلك نسجل تحسن ملحوظ بفارق . 12.53% بالمقارنة بسنة 2005. ومرد ذلك إلى التراجع الكبير في أسعار المحروقات في السواق العالمية منذ السداسي الثاني لسنة 2014 وكذلك إلى سياسة الإصلاح الضريبي المنتهجة خلال فترة 15 سنة السابقة. نظرا لما اتخذته الجزائر، من حزمة التدابير من بينها سياسة التحفيز الضريبية لتنويع الاقتصاد خارج المحروقات. الأمر نفسه عندما نستعرض البيانات الخاصة بسنة 2022 نجد أن الإيرادات الجبائية تمثل 50.28 % من مجموع الإيرادات ، مقابل نسبة 37.02 % للجبابة البترولية. **الجدول: رقم (02) الجبابة العادية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي**

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الجبابة العادية	الناتج الداخلي الخام	نسبة الجبابة العادية من الناتج المحلي الإجمالي
2009	1.146.61	968.09	11,50%
2010	1.297.944	11.991,6	10,82%
2011	1.597.093	14.589,0	10,94%
2012	1.908.576	16.209,6	11,77%
2013	2.031.019	16.647,9	12,19%
2014	2.091.456	17.228,6	12,13%
2015	2.354.648	16.702,1	14,09%
2016	2.482.208	17.514,6	14,17%
2017	2.630.003	18.575,8	14,15%
2018	2.711.762	20.259,3	13,38%
2019	2.836.414	20.428,3	13,88%

المصدر: البيانات من سنة 2009 إلى غاية 2015 مأخوذة من النشرة رقم 47 لسنة 2017 وسنة 2016 إلى

2018 مأخوذة من النشرة رقم 49 لسنة 2021، الديون الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من الجدول رقم (02) أن الجبابة العادية تأخذ منحى تصاعدي بداية من 2009 إلى

غاية 2019. وهو الأمر الذي يعكس جليا تطور مساهمة الجبابة العادية في الناتج الداخلي الخام حيث

سجلت سنة 2009 نسبة مساهمة بـ 11.50 % ثم تتراجع السنتين التي تليها. لتعاود الارتفاع إلى

نسبة مساهمة بـ 14.17 % سنة 2016. في حين سجلت سنة 2019 مساهمة بـ 13.88%.

## إنعكاسات السياسة الضريبية على التنوع الاقتصادي في الجزائر

الجدول رقم (03) حجم النفقات الضريبية الممنوحة في إطار أجهزة الاستثمار الحكومية.

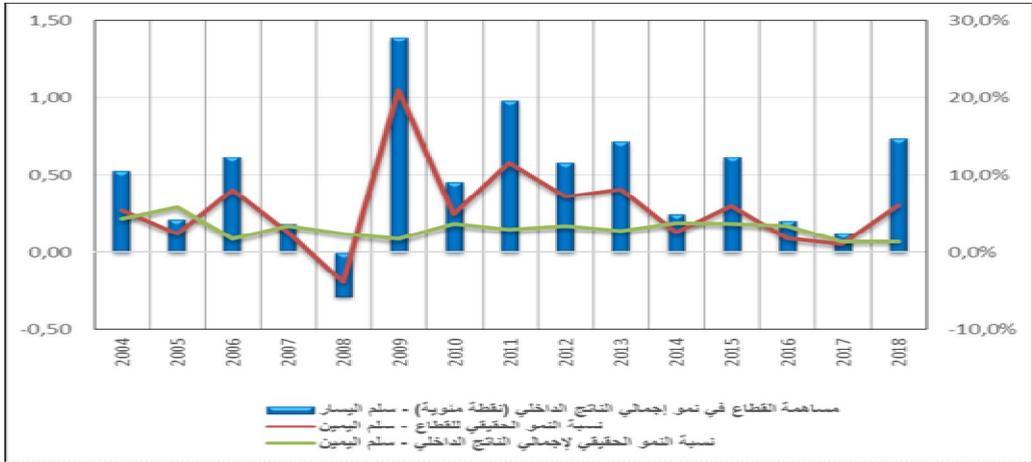
الوحدة: مليون دينار جزائري

2017	2016	2014	2012	2010	أجهزة الدعم
3889	6137	35044	48596	20488	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
92974	64522	63483	89893	73183	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
441	1737	6483	1589	0	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
45	274	962	0	0	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة
97349	72670	105972	140078	93671	المجموع

**Source :** AKMOUM Fatima, Revue des recherches managériales et économiques, Les Dépenses fiscales comme outil d'aide à booster L'investissement Cas de l'Algérie. (AKMOUM, 2019, pp. 133-135)

انطلاقاً من الجدول رقم (03) نلاحظ أن كل من جهازي "الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار" و"الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب" في سنة 2012 وصلوا إلى الحد الأقصى من حيث قيمة الامتيازات الضريبية، وتفسير ذلك يعود إلى إدخال الإجراءات الضريبية الجديدة الصادرة بواسطة قانون المالية لسنة 2012 ولا سيما ما جاء في المادة 11 منه.

**2.4** واقع التنوع الاقتصادي من خلال مساهمة القطاعات الكبرى في الناتج الداخلي الخام:



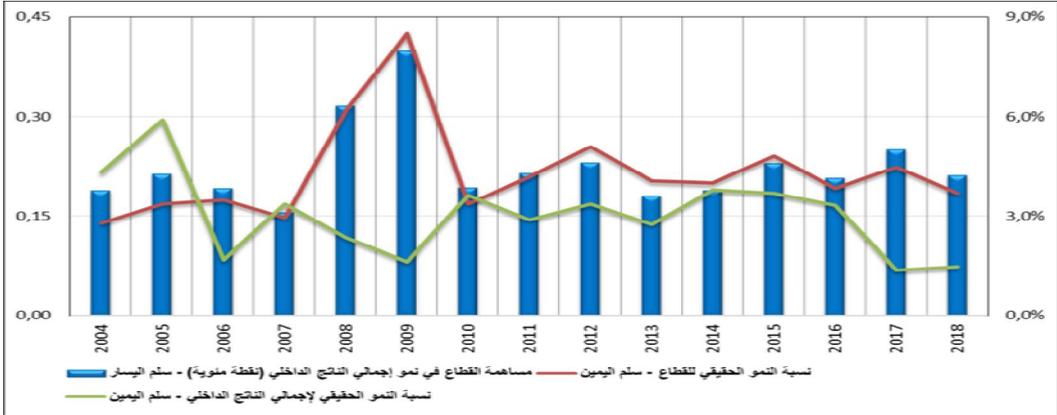
## 2.2.4 مساهمة القطاع الزراعي

الشكل رقم:01 مساهمة قطاع الزراعة والغابات والصيد البحري في نمو إجمالي الناتج الداخلي المصدر: (تقرير بنك الجزائر المركزي 2018، ديسمبر 2019، صفحة 16).

انعكست الظروف المناخية المواتية، خاصة بالنسبة للحبوب، خلال هذه الفترة وخاصة في الموسم الزراعي 2017-2018، إلى رفع معدل نمو الإنتاج الزراعي إلى 5٪، مقابل 1,8٪ في 2016 و 1٪ في 2017. بتدفق للثروة المنتجة قدره 4262,9 مليار دينار، يمثل قطاع الزراعة 15,4٪ من القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي، و 12٪ من إجمالي الناتج الداخلي في 2018، ساهم القطاع بـ 42,7٪ في نمو إجمالي الناتج الداخلي، بـ 22,6٪ في النمو خارج المحروقات. نجم النمو المعتد في الإنتاج الفلاحي في 2018 عن أداء إنتاج الحبوب والزيادات في إنتاج أغلبية المحاصيل الزراعية، رغم تباطؤ النمو وانخفاض الإنتاج في بعض الفروع. سجل إنتاج الحبوب في 2018 أفضل المستويات من حيث نمو الكميات المنتجة. (تقرير بنك الجزائر المركزي 2018، ديسمبر 2019، صفحة 15)

## 3.2.4 مساهمة القطاع الصناعي:

الشكل رقم:02 مساهمة قطاع الصناعة في نمو إجمالي الناتج الداخلي.



المصدر: (تقرير بنك الجزائر المركزي 2018، ديسمبر 2019، صفحة 21).

شمل هذا التمثيل البياني النمو في (06) من بين (10) فروع للصناعة خارج المحروقات، وهي : الماء والطاقة، مواد البناء، الصناعات الغذائية، النسيج والملابس، الخشب والفلين والورق والصناعات المختلفة، (وزارة المالية، 2017). حيث بلغ مجموع الحصص المترابطة لهذه الفروع ضمن القيمة المضافة للقطاع 78,6٪، وكانت مساهمتها في نمو الصناعة 74,2٪، منها 35,2٪ خاصة بفرع الصناعات الغذائية و 21,8٪ خاصة بفرع الماء والطاقة. حيث نما النشاط الاقتصادي خارج المحروقات بوتيرة 3,3٪ سنة 2018 ولقد تراجع النشاط الصناعي العمومي، المقاس بمؤشر الإنتاج الصناعي ب 1,5 ٪ مقابل زيادة ب 2,4 ٪ في 2017 نجم هذا الانخفاض عن الانكماش في نشاط المحروقات -3,6 ٪ والصناعة المعملية 1.2 ٪؛ رغم الانخفاض في وتيرة توسعه، متراجعة من 7,1 ٪ في 2017 إلى 0,4 ٪. 2018، لكن النشاط لم يتناقص في فرع الطاقة. (تقرير بنك الجزائر المركزي 2018، ديسمبر 2019، الصفحات 21-22).

وقد بلغت نسبة الصناعات التحويلية غير النفطية 6 ٪ من الناتج الداخلي الخام سنة 2015. ومن حيث القيمة المضافة، يهيمن القطاع الخاص على نشاطات الجلود والأحذية 90 ٪، النسيج 87 ٪، الكيماويات 80 ٪، المطاط والبلاستيك 78 ٪ بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية، ومواد

البناء 52%. يعتبر القطاع الصناعي غير مستغل إلى حد كبير لأنه لا يساهم إلا في حدود 5% في القيمة المضافة. (عبد الغي و بن ديمة، 2021، صفحة 156)

#### 4.2.4 مساهمة قطاع الخدمات.

عرف نشاط الخدمات المسوقة وغير المسوقة نمو في سنة 2018، بلغ 3.3٪، بارتفاع طفيف مقارنة بسنة 2017. قدرت قيمتهما المضافة المتراكمة 3118,9 مليار دج مقابل 9307,9 مليار دج في 2017. يمثل هذان القطاعان 41٪ من إجمالي الناتج الداخلي. حيث استقرت وتيرة نمو النشاط في 2018 لتبلغ 3,7٪ و (3,7٪ في 2017)، وبلغت مساهمة هذا القطاع في النمو الإجمالي بـ 69,1٪. (تقرير بنك الجزائر المركزي 2018، ديسمبر 2019، صفحة 18)

إن قيمة معامل التنوع الاقتصادي عرفت ارتفاعاً، من سنة 2001 إلى غاية 2018. بحيث انتقلت قيمته من 0.212 إلى 0.309 وهذا يبين انخفاض التنوع في هيكل الاقتصاد الجزائري وهيمنة قطاع المحروقات عليه. ومنه يمكن الإشارة إلى أن الانخفاض الكبير في إيرادات قطاع المحروقات وتذبذب عوائده شكل دافعا قويا لعملية التنوع الاقتصادي كما أن قيمة المعامل تبين عدم وجود تنوع واضح يذكر في بنية الناتج المحلي الخام، وهذا واضح في هيمنة صادرات قطاع المحروقات على الصادرات الكلية في الجزائر (عماري و سنوسي، 2020، صفحة 802)

#### الخاتمة:

يتجلى لنا من خلال عناصر هذا البحث أن تنوع الاقتصاد الجزائري يعتبر الطريق الأمثل للخروج من وضعية التبعية لقطاع المحروقات. وأن السياسة الضريبية هي أحد أهم الوسائل المثلى التي يمكن أن تستخدمها الدولة، لتشجيع مسعى تنوع الإقتصاد خارج قطاع المحروقات، فبواسطة الإجراءات التحفيزية والإعفاءات الضريبية المنتهجة يمكن تشجيع الاستثمار. بإعتبار هذه الإجراءات عبارة عن دعم مالي بطرق غير مباشرة، يساهم في ترقية وتنوع الاستثمارات الوطنية. وتتضح الانعكاسات السلبية للسياسة التنويعالاقتصاديين خلال ضعف مساهمة القطاعات الكبرى في الإقتصاد الوطني بالمقارنة بمساهمة القطاع الأساسي المتمثل في قطاع المحروقات بالرغم من التحفيزات والاعفاءات المقدمة من طرف الدولة.

ونستنج مما تم عرضه من مجموعة الإعفاءات والتحفيزات الممنوحة من خلال السياسة الضريبية. أنه قد ساد هذه السياسة نوع من التعميم، التمييز والمبالغة في الإعفاءات والتخفيضات الممنوحة لبعض الأنشطة الطفيلية. التي لا تعود على التنمية الاقتصادية بأي نتيجة. وهو الأمر الذي حال دون تحقيق التنوع الاقتصادي المنشود. ومنه صار من الضروري العمل على.

- تقييم الآثار الايجابية للتحفيزات والإعفاءات الضريبية وتحديد مدى مساهمتها في دعم القطاعات المنتجة وتنوع الاقتصاد.

- يعتبر النظام الضريبي الأداة الأساسية في السياسة الضريبية وتستخدمه دولة لتفعيل دور الاستثمارات في عديد النشاطات. مما يحقق التنمية الاقتصادية المستدامة.

- يجب العمل على إصلاح السياسة الضريبية. من خلال تبسيط واستقرار القوانين الضريبية وكذا تحسين فعالية إدارة الضرائب، بتخفيف الضغط الضريبي المرتفع.

- العمل على تقليص رقعة السوق الموازي و جذب رؤوس الأموال لاستغلالها في توسيع النشاطات الاقتصادية.

### المراجع باللغة العربية

- 2 أحمد ضيف، و أحمد عزيز. (2018). واقع التنوع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. (01)02، الصفحات 23-24.
- 3 الجريدة الرسمية القانون رقم 21-16. (31 12, 2021). قانون المالية 2022. (100).
- 4 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجريدة الرسمية. (03 أوت, 2016). قانون يتعلق بترقية الاستثمار. (09-16)46، 18. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- 5 الدجاوي أحمد. (2018). مفاهيم أساسية حول السياسة الضريبية. 211(20)، صفحة 49.
- 6 المركزي بنك الجزائر. (جولية 2018). التقرير السنوي لبنك الجزائر المركزي 2017. الجزائر.
- 7 المركزي بنك الجزائر. (ديسمبر 2019). تقرير بنك الجزائر المركزي 2018. الجزائر.
- 8 بللعماء أسماء. (2018). دور السياسة الضريبية في تحقيق التنوع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه. 77. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، أدرار: جامعة أحمد دراية.
- 9 حامد عبد الحسين الجبوري. (22 10, 2016). التنوع الاقتصادي و أهميته للدول النفطية. صفحة 10.

- 10 ريم عمار، وعباس فرحات. (06, 2018). التنوع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية - دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالاغواط. 04(13)، صفحة 260.
- 11 زهية لموشي. (1, 2018). الامتيازات الجبائية كمدخل لتحقيق التنوع الانتاجي بالجزائر. 06(11)، صفحة 4.
- 12 عباسي صابر. (2021). دور السياسة الضريبية في الاقتصاد بين الفعالية والمحدودية في جائحة COVID19 دراسة حالة التجربة الأمريكية. 10(2)، 123.
- 13 عبد المجيد قدي. (2003). المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية". الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 14 عبد المجيد قدي. (2011). كتاب دراسات علم الضرائب. الأردن: دار جرير للنشر و التوزيع.
- 15 فاطمة الزهرة عماري، و علي سنوسي. (2020). الإنفاق العام الاستثماري ودوره في تنوع هيكل الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات. 31(13)، صفحة 797.
- 16 محمد عبد الغي، و نسرین بن ديمة. (2021). التنوع الاقتصادي في الجزائر ، دراسة تحليلية خلال الفترة 2000-2020. 12(02)، صفحة 156.
- 17 ناصر مراد. (2011). فعالية النظام الضريبي بين النظرية و التطبيق. الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية.
- 18 نبيلة نوي. (2017). إستراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنوع الاقتصادي خارج النفط الإمارات العربية المتحدة نموذجاً". 02(20)، صفحة 119.
- 19 نجم الدين حسن صوفي عبد القادر. (2015). السياسة المالية و أدواتها في الاقتصاد الإسلامي -دراسة مقارنة بالسياسة المالية في الاقتصاد الوضعي. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- 20 هواري سفيان. (07, 2021). أثر السياسة الضريبية على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019 - دراسة قياسية-). مجلة الاستراتيجية و التنمية ، 11(04)، صفحة 85.
- قائمة المراجع باللغة الاجنبية

1. AKMOUM, F. (2019, 12 12). Les Dépenses fiscales comme outil d'aide à booster l'investissement Cas de l'Algérie. Algérie: Revue des recherches managériales et économiques.